مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م32 ع3، ص ص: 151-159 (محرم 1441/ أكتوبر 2019)
DOI:10.4197/Islec.32-3.9

منهجية بناء علم الاقتصاد الإسلامي: أهمية المراجعة والتقويم

عزالدين مالك الطيب محمد

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

جامعة أم درمان الإسلامية – السودان

المستخلص. تقدم الورقة إجابات مختصرة ومركزة عن التساؤلات المقدمة من هيئة تحرير المجلة؛ التي تتمحور حول انطلاقة البناء المنهجي للاقتصاد الإسلامي ومرتكزاته. تؤكد الورقة على أهمية مراجعة تلك الانطلاقة، بل تذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ تلفت النظر إلى أهمية مراجعة مصطلح الاقتصاد الإسلامي تأسيًا بالمراجعات التي يشهدها الاقتصاد التقليدي حاليًا في ضوء تداعيات الأزمة المالية الأمريكية (2007- 2009م). تبرر الورقة أهمية المراجعة للوصول إلى صياغة معرفة علمية إسلامية للظاهرة الاقتصادية من خلال رؤية معاصرة تبرز المنهج التلازمي بين الدنيا والآخرة والروح والمادة. خلصت الورقة إلى رؤية مستقبلية من خلال تقديم عدد من الخيارات التي تقوم على أسس منهجية سليمة تتوافق مع تطلعات الأجيال القادمة في بناء علم اقتصاد إسلامي يلبي حاجة المجتمعات المعاصرة.

الكلمات الدَّالة: المنهجية، الاقتصاد الإسلامي، المراجعة، الاقتصاد التقليدي، الخطاب الاقتصادي السائد.

تصنيف JEL: B410, B590

تصنيف KAUJIE: H21

بعد الاطلاع على ورقة عبد الرزاق بلعباس: **المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد.** تنحصر المساهمة التي أقدمها في النقاط التالية:

أولاً: كيف ومتى كانت انطلاقة البناء المنهجي للاقتصاد الإسلامي؟

في تقديري أن بداية انطلاقة البناء المنهجي للاقتصاد الإسلامي، ارتكزت على جهود أفراد في مؤسسات مختلفة منهم: أحمد النجار بقسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية، ومحمد نجاة الله صديقي ومحمد أنس الزرقا بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ومحمد عمر شابرا بمؤسسة النقد العربي السعودي وغيرهم، وكان ذلك بعد الستينات من القرن الماضي.

ثانيًا: على أي و/أو أسس بمنهجية بنيت تلك الانطلاقة؟ وهل ارتكزت على منطلقات مناسبة ومعقولة في ظل الظروف التي نشأت في كنفها؟

بنيت المنهجية في مرحلة الانطلاقة على حسب رؤية الباحث دون دور واضح للمؤسسات، وما تزال تقوم على ذلك، ولعدم رغبة كثير من الباحثين في تكوين منهجية خاصة بالاقتصاد الإسلامي، مازالت المنهجية تعاني من الإهمال لذات السبب.

ثالثًا: هل هناك حاجة لمراجعة تلك الانطلاقة؟ أم أنها سليمة يمكن البناء عليها؟

توجد حاجة ضرورية لمراجعة انطلاقة البناء المنهجي للاقتصاد الإسلامي، بل يصل الأمر إلى مراجعة مصطلح الاقتصاد الإسلامي نفسه.

رابعًا: يشهد الاقتصاد التقليدي (mainstream economics) مراجعات ومناقشات مهمة منذ أمد بعيد وازدادت وتيرتها على إثر الأزمة المالية الأمريكية (2007-2009م) فما هي انعكاسات تلك المراجعات على الاقتصاد الإسلامي؟ بمعنى هل من المهم الالتفات إليها أم أنها غير مهمة بالنسبة للبناء المنهجي لهذا العلم؟

صياغة معرفة علمية إسلامية للظاهرة الاقتصادية، يتطلب تقديم منهجية معاصرة تعكس رؤية المنهجية الإسلامية؛ وتبرز المنهج التلازمي بين الدنيا والآخرة والروح والمادة، والحاضر والمستقبل، والعدالة والعمارة، وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي، لذا من الأفضل التركيز عليه.

خامسًا: هل هناك علاقة بين المنهجية التي سار عليها الاقتصاد الإسلامي ومعالجة القضايا الملحة التي تعاني منها المجتمعات المسلمة؟

سار الاقتصاد الإسلامي في طريق عرض نظريات الاقتصاد الرأسمالي نفسها، مما أغلق الطريق أمام معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية والمهمة والملحة في المجتمعات المسلمة.

سادسًا: ما أثر المنهجية الأحادية التي سار عها الاقتصاد التقليدي في بناء علم الاقتصاد الإسلامي في العقود الماضية؟ وهل هناك حاجة لمراجعة ذلك؟ وما السبيل والمخرج الصحيح في هذا البناء؟ وهل يمثل المنهج البيئي (interdisciplinary approach) المخرج المناسب؟

أدى منهج تأصيل علم الاقتصاد المعاصر في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى تأثيرات عديدة نذكر منها:

التأثير الأول: الوقوع في فخ تأصيل الربا

يرتكز علم الاقتصاد الرأسمالي على أدوار الربا (سعر الفائدة) في تحريك الأموال من الأغنياء (الأنانية) إلى النشاط الاقتصادي من أجل التوازن بين الادخار والاستثمار مما يساعد في توفير السلع والخدمات، وتعتمد السياسات الاقتصادية عليه في إصلاح اختلال التوازن،

وبالتالي لا يمكن تصور الاقتصاد الرأسمالي بدون الربا (سعر الفائدة)، ويؤثر على تقييم واختيار المشاريع وأحد العوامل المحددة لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وغيرها من العوامل الاقتصادية المهمة.

يحرم الإسلام التعامل نهائيًا بالربا (سعر الفائدة) من خلال حفظ مقصد المال من جانب العدم، ويأمر بدفع الزكاة في جانب حفظ مقصد المال في جانب الوجود!!؟ وهذا يتعارض مع أصول الاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي السير في أسلمه الاقتصاد الرأسمالي قد أفرزت الآتي:

١ - التحايل في إدخال الربا (سعر الفائدة) في الاقتصاد الإسلامي، ومثال ذلك أن من تطبيقات الربا استخدام معدل الفائدة جائز في التحليل في كل من (البيع الآجل – الإجارة – الجعالة – المناقصات والمزايدات – تقويم المشروعات – الزكاة – التأمين – الوصايا _ توزيع الأرباح وغيرها).

٢ - محاولات أسلمه المشتقات المالية وهي تعتمد على الربا.

٣ - معاملة الزكاة مثل معاملة الضرائب، مع الفرق البين بينهما.

٤ - إهمال الحديث عن توازن الاقتصاد الإسلامي في مستويات الكفاف والكفاية والغنى وتحريم حد الرغد، لعدم معرفة الاقتصاد الدهري لذلك، وبالتالي إدخال التوازن في الاقتصاد الدهري في التحليل الاقتصادي الإسلامي مع استبدال سعر الفائدة بمعدل الربح! .

٥ - الفرح بحديث بعض علماء الاقتصاد الرأسمالي بالوصول بسعر الفائدة بالصفر أو بالسالب، مع النسيان أن منطلقهم هو الدين المسيحي، وليس اعتقادهم في الاقتصاد الإسلامي. كما استخدام سعر الفائدة الصفري هو مرحلة نادرة في أصول الاقتصاد الرأسمالي.

التأثير الثاني: استخدام الأسلوب الكمي للهروب من صياغة نظرية الإسلام الاقتصادية:

أدى غياب وضبابية الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجال النظرية الاقتصادية، إلى وجود نزعة لدي الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى استخدام الأسلوب الكمي، وكثر استخدام أساليب الإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي في كتابة البحوث، لما يوفره الأسلوب الكمي من تحديد متغيرات الدراسة المراد تحليلها، مما فتح الباب لهروب الباحثين من التفكير في صياغة نظريات الاقتصاد الإسلامي، وترتب على ذلك النتائج الآتية:

١- بعد أن دخل رواد الاقتصاد الإسلامي المعاصر في حيرة تأصيل علم الاقتصاد في صورته الوصفية، تم اعادة إنتاج الأزمة المعرفية في قضايا الاقتصاد القياسي من أجل الهروب من عملية التأصيل.

٢- سعي أقسام الاقتصاد الإسلامي إلى ادخال الاقتصاد القياسي في برامج الدراسات العليا، لأن عدم تدريسها يؤدي لقلة فرص تعين واستيعاب طلابها حتى في مجال المؤسسات الاقتصادية الإسلامية! التي ينافسهم فيها طلاب الاقتصاد!

٣- البعد عن فهم الترابط الفكري والرياضي في الاقتصاد الإسلامي الذي يظهر في فهم ودراسة العهد النبوي مثال ذلك: عدم تدريس اقتصاديات الميراث وهي مادة تعكس هذا الترابط في أقسام الاقتصاد الإسلامي في كليات الاقتصاد والتجارة (الذين لهم خلفيات رياضية تكتسب في دراستهم)، وتدريسها لطلاب كليات الشريعة (الذين يتم حرمانهم في الدراسة من المهارات الرياضية).

٤- البعد عن مصادر التراث واللغة العربية والاقتراب من مراجع الاقتصاد القياسي.

وضح من السرد السابق أن علم الاقتصاد الرأسمالي، هو علم له منطلقات فكرية تختلف منطلقات الإسلام الفكرية، وبالتالي تأصيل علم الاقتصاد الرأسمالي عمل غير ذي جدوى وأهمية، ولا يساهم في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي، بل إن كلمة اقتصاد أصبحت تعنى مصطلح علمي معين. ومن الأمانة العلمية التفكير في مصطلح بديل يعكس رؤية الإسلام الاقتصادية.

التأثير الثالث: تأثير ترجمة مصطلح economics على التأصيل:

تتمثل مشكلة مصطلح الاقتصاد الإسلامي في أنه كلمة مركبة من اقتصاد وترجع إلي ترجمة مصطلح (economics) التي ترجع إلي نوعين من الترجمة الأولى: علم تدبير المنزل، الثانية: علم الاقتصاد.

منذ بداية ظهور مصطلح الاقتصاد الإسلامي في رسائل الدكتوراه في القانون بالجامعات الأوربية، وتدريسه في جامعات العالم الإسلامي، وإدراجه في مواضيع مؤتمرات الاقتصاد الإسلامي، ونشر بحوثه في المجلات العلمية، وطرحه في الندوات والمحاضرات وورش العمل، وفي أوراق الحوارات العلمية، وتأليف الكتب، يدور ضمن فلك الاقتصاد الرأسمالي. ومن ذلك الزمان أصبح مصطلح الاقتصاد الإسلامي يعاني من عدم استقرار على دلالات ذات أسس علمية متينة، مما أدي إلى تبعية الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد الوضعي:

صار علم الاقتصاد الإسلامي تابع لعلم الاقتصاد، وينتظر نظرية اقتصادية فيه حتى نسمع أن الإسلام سبق ذلك، دون النظر في صحة ذلك، وبالتالي ساعد الاقتصاد الإسلامي في نشر علم الاقتصاد على حساب الاقتصاد الإسلامي بين طلاب العالم الإسلامي بدلاً عن تقديم معرفة اقتصادية إسلامية حقيقة، ومن أبرز ذلك:

١- تطويع الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والنصوص لتأكيد تطابق ذلك مع النظريات الاقتصادية.

٢- صعوبة تأصيل علم الاقتصاد المعاصر، ويرجع ذلك إلى اختلاف مصدر المعرفة بين الاقتصاد المعاصر (العقل مع إنكار الوحى) والاقتصاد الإسلامي (الوحى مع تلازم العقل وليس الهوى مع الوحى)، واختلاف التطبيق للنظرية بين الاقتصاد المعاصر (المجتمع الأوربي) والاقتصاد الإسلامي (تطبيقات العهد النبوي والراشد)، والوعاء المفسر بين الاقتصاد المعاصر (اللغة الاوربية) والاقتصاد الإسلامي (اللغة العربية)، وبدلاً أن تصبح معرفة اللغات الاجنبية وسيلة لنقل مصطلحات الاقتصاد الإسلامي إلى العالم، صارت أداة لإدخال مصطلحات الاقتصاد المعاصر إلى الاقتصاد الإسلامي.

٣- انتقال المنطلقات الفكرية لعلم الاقتصاد المعاصر من خرافة المعتقد الديني والتحرر من كافة قيود الحرية كالدين والأسرة وتبرير دوافع الأنانية والبخل والنفعية في سلوك المستهلك والمنتج الى صياغة نظريات الاقتصاد الإسلامي.

٤- تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات وفي مواضيع وتعريف ومنهج الاقتصاد المعاصر نفسه.

التأثير الرابع: ظاهرة الإحلال العلمي لأقسام الاقتصاد الإسلامي:

بعيدًا عن العاطفة الدينية نجد أن الموجود من أنواع المعرفة الاقتصادية الإسلامية في أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات العربية خاصة في جمهورية مصر والسودان والمملكة العربية السعودية، هي عبارة عن نظريات ومفاهيم علم الاقتصاد الوضعي، كمدخل ثابت

فيها، ثم إحلال اقتصادي يتمثل في ذكر آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة تؤكد النظريات والمفاهيم السابقة (الأزهر وأم درمان ومعهد الاقتصاد الإسلامي بجدة والإمام محمد) أو إحلال فقهي يركز على سرد تفرد الشريعة الإسلامية عن الاقتصاد الوضعي (أم القرى واليرموك بالأردن والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) ونتج عن ذلك ما يلي:

١- عدم المزج الجيد بين العلوم الشرعية والاقتصادية أوجد لنا شخصاً ذا ثقافتين منفصلتين، اقتصادية وضعية، وشرعية.

٢- المساهمة في نشر علم الاقتصاد الوضعي في أقسام الاقتصاد الإسلامي بكفاءة عالية خدمته أكثر من الاقتصاد الإسلامي.

٣- عدم الاستفادة من المنهجية والأسلوب الذي تطورت به العلوم الإسلامية مثل الفقه وأصول الفقه والقضاء وغيرها، الأمر الذي مكنها من تكوين شخصيتها المستقلة واختلافها الواضح من علوم القانون والفلسفة والمنطق.

٤- محاولات تحليل التعامل بالربا (سعر الفائدة) بدلاً عن تفعيل أدوات التمويل والاستثمار والدعم الإسلامي، وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م لذلك أصبحت التفرقة بين التمويل الربوي والإسلامي أمرًا عسيرًا.

سابعًا: هل هناك حاجة للتركيز على البعد الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي؟ أم أن الإطار الإسلامي العام كاف لذلك؟

يتميز النشاط الاقتصادي في الإسلام بالتركيز على البعد الأخلاقي، مما يتطلب انعكاس على السلوك الاقتصادي، وبالتالي تركيز المنهجية على البعد الأخلاقي.

ثامنًا: ما هو المستقبل وماهي الرؤية التي يمكن رسمها من هذا المشهد والتي يمكن أن تفيد الأجيال القادمة في البناء (لعلم اقتصاد إسلامي) سليم قائم على أسس منهجية متينة ومستجيب لتطلعات المجتمعات الحديثة؟

يصبح المستقبل أمام الاقتصاد الإسلامي يتحمل الخيارات التالية:

الخيار الأول: التأصيل الحالي (تأصيل الاقتصاد الرأسمالي)، وبالتالي تظل الآثار السالبة الحالية لمسيرة الاقتصاد الإسلامي مستمرة.

الخيار الثاني: تأصيل الدمج (تعديل الاقتصاد الرأسمالي)، ويقود ذلك عبدالرحيم الساعاتي (١٤٣٤هـ) من خلال إدخال المفاهيم الإسلامية خاصة العقيدة على نموذج الاقتصاد السلوكي، وهذا مدخل جيد يمكن الاستفادة منه في تطوير عملية التأصيل.

الخيار الثالث: الصياغة الإسلامية للظاهرة الاقتصادية: في تقديري تركز هذه المنهجية على الرؤية التالية:

١- التفرقة بين الظاهرة والمعرفة العلمية في الاقتصاد يساهم في التوصل إلى القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

٢- يساعد فهم تطبيقات العهد النبوي الاقتصادية في التوصل إلى القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية.

٣- تمهد القواعد المنهجية لتأصيل الظاهرة الاقتصادية لصياغة نظرية اقتصادية إسلامية جديدة.

بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية يحتاج إلى الاختيار السليم لصياغة المعرفة الاقتصادية، وتطبيقات العهد النبوي هي الأنسب لأنها تحتوى على المكونات العلمية والعملية للاقتصاد الإسلامي، وفيها تكامل مكونات المعرفة وهي : مصدرها والمتمثل في الوحي، وبيئة المعرفة وتعتبر فترة العهد النبوي أفضلها، والتطبيق الأمثل، ومن هذه الفترة يمكن استنباط ملامح النظرية.

يعتمد منهج صياغة المعرفة الاقتصادية من تطبيقات العهد النبوي على منهجية تختلف عن علم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، وعلم الفقه، وهي منهجية مختلفة خاصة به، وهي ترتكز على الآتي:

١- تناول القضية أو المشكلة أو الظاهرة المعيشية من خلال السرد القرآني لها، ثم تفسيرها من أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

٢- معرفة تطبيقاتها في العهد النبوي أولاً من تتابع تطبيقاتها في العهد الراشد، لمعرفة طبيعة تطورات التطبيق، وتحديد جوانب الاتفاق والاختلاف مع تطبيقات العهد النبوي.

٣- استعمال الترابط الفكري والرياضي لها، ودمج النظرية والتطبيق، وهذا الأسلوب يبقي واضحًا في علم المعاش وفي علم الفرائض، وهو يتناول قضية توزيع ميراث فرد في الأسرة من منظور فكري ورياضي ونظري وتطبيقي، تتداخل فيه قضايا الإطار الفقهي وحفظ كليات الشريعة الخمسة (الدين – النفس – العقل – النسل – المال)، من خلال أركان وأسباب وموانع الإرث وحدود تصرف المورث في حياته على الوصية والوقف، بمنهجية تدخل الأرقام والرياضيات، دون أن يشعر الطالب في كليات الشريعة (معظم طلاب الشريعة في الوطن العربي ليس لهم اهتمام بالرياضيات، وهذا يتعارض مع منهج الإسلام للمعرفة، لذلك هناك ندرة في تخصص أصول الفقه بالرغم من أهميته في تطوير علوم الشريعة) بوجود تعارض في المادة، ويرجع صعوبة المادة إلي اهمال تدريس الرياضيات (هذا خطأ منهجي من الأفضل معالجته، لأن المسلمين لهم جوانب عديدة في تطوير علم الرياضيات المعاصر عندما كان المنهج سليمًا)، بينما نجد أن الزكاة تتناول قضية توزيع المجتمع، في حين ازدواج قضية التوزيع الفردي والجماعي في الوقف.

٤- يمثل الوضع السابق الإطار الأساسي لعلم المعاش، ثم تتابع مسارات القضايا أو المشاكل أو الظواهر المعيشية عبر الزمن حتى الوقت المعاصر والدراسة التحليلية لذلك.

٥- الدراسة التحليلية تجعل لنا المقدرة على استخلاص الأفكار الاقتصادية التي تصلح للعرض كنظريات اقتصادية في بطون أمهات الكتب خلال الأربعة عشر قرنًا السابقة.

٦- النتيجة السابقة نكملها بالقدرة على تتبع التطور التاريخي لهذه النظريات في المجتمعات الإسلامية ومن ثم معرفة أسباب فناء ما فني منها وما لقيه من تطور وترقية على أيدي مؤيديها حتى نقف على آخر وأكمل صورها.

يتطلب الأمر دراسة النسق المعرفي الإسلامي، يبين لنا أن صياغة الإسلام العلمي لدراسة الظاهرة الاقتصادية، ومن ثم وضع النظريات، قد مر بالمراحل التالية:

((المرحلة الأولى: مرحلة علوم الوحي، وفيها يمكن صياغة النظرية الاقتصادية من خلال الآيات القرآنية التي تناولت الظاهرة الاقتصادية، ونصوص الأحاديث النبوية الشريفة في المجال الاقتصادي نفسه، وكانت هذه المرحلة منذ بداية القرن الهجري الأول وحتى بداية القرن الهجري الثاني)) (الطيب، ٢٠٠٥م).

شكلت المرحلة فترة تدوين المعرفة الإسلامية التي مصدرها القرآن الكريم والسنة الشريفة، ومنها نلاحظ أن من قام بالتوثيق والتدوين، أغلبهم كانوا من صغار المسلمين في العهد النبوي ممن جعل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، يجعل تعليم القراءة والكتابة، شرطًا لفك أسر كفار قريش من غزوة بدر، بالرغم من حاجة المجتمع الإسلامي للمال، وبالتالي نستنتج أن الاقتصاد الإسلامي يركز على التعليم قبل التمويل.

((المرحلة الثانية: مرحلة الفقه الاقتصادي، وذلك منذ بداية القرن الهجري الثاني وحتى القرن الثالث، وفيها ظهرت الأفكار الاقتصادية الكلية، مثل الملكية وتحريم الربا . ومن أبرز كتب الفقه الاقتصادي في تلك المرحلة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، والمغني لابن قدامة، والطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن القيم الجوزية وغيرها)) (الطيب، ٢٠٠٥م).

المرحلة الثالثة: مرحلة الدراسات الاقتصادية المستقلة، ظهرت في الفترة من القرن الثالث الهجري وحتى القرن السابع الهجري، ومن أبرزها، كتاب الخراج للقاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور أبي يوسف، "الواقع أن الفكر المالي الإسلامي يحتفظ لأبي يوسف بمكانة سامية لما قدمه له من عطاء مبكر وعميق من خلال كتابه الخراج، ..... وبالرغم من ذلك فإن الباحث المدقق يكتشف أن كتاب الخراج ليس كتاب في المالية العامة في الإسلام فحسب، وإنما هو أوسع من ذلك، فقد ضمنه الكثير من الأفكار الاقتصادية"، (دنيا، ١٩٨٤م).

المرحلة الرابعة: مرحلة الاقتصاد التحليلي الذي يعتمد على النظرية الاقتصادية في القرن الثامن، ومن أبرز كتب الاقتصاد التحليلي كتاب المقدمة، لصاحبه عبد الرحمن بن خلدون، فقد أفاد العالم الغربي ((بسبقه العلمي في مجال فلسفة التاريخ، كعلم امتد وتم تأصيله وبلورته عندهم، وأفادوا منه في قراءة المجتمعات البشرية، والعوامل الحاكمة للحركة التاريخية، وأنشأوا نواة العلوم الاجتماعية)) (عويس، ١٩٩٦م).

للتدليل على دور تتابع النسق المعرفي الإسلامي في صياغة النظريات، نأخذ كتاب مقدمة أبن خلدون، ((ففكرة تقسيم الملك إلى ثلاثة ذكرها ابن المقنع، وأسباب العمران وضرورته تتردد منذ أيام ابن أبي الربيع، والشوكة أو العصبية وتكوين الدول مذكور عند الجويني والغزالي. والعمران وعلاقته بالعدل والظلم ذكرها ابن رضوان.)) (عارف،١٩٩٤ م). ويترب على هذه القاعدة ضرورة صياغة النظرية الاقتصادية من خلال:

١- ربط الظاهرة الاقتصادية بالقواعد الشرعية والاجتماع والسياسة كمنهج أصيل.

٢- (فهم حدود العلاقة بين الفكر والواقع الذي برز فيه فهمًا يؤدي إلى عمل منهجي مستقيم مع هذا الفكر، بحيث لا يؤدي إلى طمره في واقعه التاريخي، ومن ثم يلغي إمكانية الاستفادة منه وإبراز ما يتجاوز الزمان والمكان في أفكاره وفي الوقت نفسه لا يضفي عليه صفة العموم والإطلاق والصلاحية الكاملة، وإنما يستطيع أن يفصل بين ما يتعلق بمعطيات الزمان والمكان وخصوصية الإنسان، وبين ما يتعلق بالنسق المعرفي الإسلامي) (عارف، ١٩٩٤م).

٣ - التفرقة بين الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي لأن التعامل المنهجي مختلف (يتعامل منهج الفقيه مع النص بصورة تفوق تعامله مع الواقع، فهو منهج لتحليل النص وتفسيره في ظل إدارة الواقع وتحقيق مناطه وتحديده وتخريجه مما يمكن إنزال الحكم المناسب عليه) (عارف، ١٩٩٤ م)، أما منهج الاقتصادي فيعتمد على فهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة الاقتصادية وتفسيره استنادًا على فهم النص، ومثال ذلك تعدد رؤية المدارس الفقهية في المعاملات الاقتصادية.

متابعة النسق المعرفي الإسلامي توضح لنا أن اهتمام الإسلام بالكتابة في مجال الاقتصاد، سارت حسب تسلسل صياغة العلوم الإسلامية، وهي: - مرحلة علوم الوحي، ثم مرحلة علم الفقه الاقتصادي، تلتها مرحلة الدارسات الاقتصادية المستقلة، وأخرها مرحلة الدراسات التحليل الاقتصادي وقد انتهت عند كتاب مقدمة بن خلدون.

وقد استخدم علماء الإسلام مصطلحات: الكسب والعمران والمعاش وغيرها، ويمكن اختيار أحدها كبديل عن لفظ الاقتصاد الإسلامي، حتى نبعد عن اشكالية مصطلح الاقتصاد الإسلامي.

تناول العلماء المسلمون عملية صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية، تحت مسميات عديدة، كما سبق ذكره، ولكن من الفضل استخدام المعاش.

أ – مبررات اختيارعلم المعاش كبديل لعلم الاقتصاد الإسلامي:

يرجع اختيار مصطلح المعاش بدلاً عن مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلى الأسباب التالية:

١- مصطلح المعاش يتناسب مع رؤية الإسلام لقضايا الاقتصاد.

٢- مصطلح المعاش يؤدى إلى تمييز العلم من علم الاقتصاد المعاصر.

٣- مصطلح المعاش يعيد الاستفادة المثلي من النسق المعرفي الإسلامي في المجال الاقتصادي، وفهم الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، وكافة كتب التراث.

٤- يمتاز مصطلح المعاش بأنه يشمل بقية مصطلحات الاقتصاد الإسلامي، مثل الكسب والعمران وطرق الحصول على الرزق والعمل لكسب قوت الحياة والأعمار ومعاشيات.

٥- إن القاعدة المشهورة (لا مشاحة في الاصطلاح) ليست على إطلاقها لأن سلبيات استخدام المصطلح تفوق بكثير إيجابياته ،وارتباط المصطلح ارتباطًا وثيقًا بمنطلقات فكرية تخالف رؤية الإسلام.

عزالدين مالك الطيب محمد، أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية، مهتم بالنظرية الاقتصادية والنظرية الاقتصادية الإسلامية والاقتصاد القياسي والحسابات القومية. معار للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة متعاون مع مجموعة من الجامعات السودانية ومراكز أبحاث الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي. البريد الإلكتروني: ezzmalik2002@gmail.com

Methodology of the Revival of Islamic Economics: A Revisit

Izz El-Din Malik El-Tayeb Mohamd

Professor of Economics and Islamic Economics
Omdurman Islamic University - Sudan

ABSTRACT. The paper provides concise and focused answers to the questions presented by the editorial board of the journal. These questions revolve around the start of the systematic construction of the Islamic economy and its foundations. The paper emphasizes the importance of reviewing this breakthrough but goes further. It draws attention to the importance of revising the term Islamic economy, based on the revisions of the traditional economy currently considering the repercussions of the US financial crisis (2007-2009). The paper justifies the importance of revision to reach the formulation of Islamic scientific knowledge of the economic phenomenon through a contemporary vision highlighting the synergistic approach between the world and the hereafter, spirit and matter. The paper concludes with a vision for the future by presenting several options based on sound methodologies that are consistent with the aspirations of future generations in building an Islamic economics that meets the needs of contemporary societies.

***KEYWORDS*:** Methodology, Islamic Economics, revival, conventional economics, mainstream economics discourse.

JEL Classification: B410, B590

KAUJIE Classification: H21